

رحلة شخصيّة في الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتعريج على انتفاضة جنوب

أفريقيا

لماذا انتهت الأولى إلى تكريس النظام الكولونياليّ، بينما الثانية إلى القضاء عليه؟

عوض عبد الفتاح

آب 2018



مقدمة

دفعني إلى كتابة هذه المقالة أمران:

أولهما: مرور ثلاثين عامًا على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، الحدث الكبير والتميز في تاريخ الملمحة الفلسطينية التحررية، الانتفاضة التي تستحق أن تُحيا وتُراجَع وتُعطى الاهتمام والتقدير بغية الإفادة منها.

ثانيهما: الحاجة إلى هذا النموذج الكفاحي، ذي الطابع الشعبي الشامل، في ظلّ مأزق الحركة الوطنية الفلسطينية الخانق، والسقوط المدويّ لوهم تحقيق التحرر عن طريق الدبلوماسية وحدها، وتوفير الحماية للمستعمر في وجه المقاومة. ويضاف إلى ذلك مأزق المقاومة المسلحة المعزولة عن العمل السياسي الشعبي الواسع، والتي لا تسمح لعموم الشعب بالمشاركة المباشرة في المقاومة، ولكونها تفتقر إلى رؤية تحررية ديمقراطية وبرنامج وطني جامع.

وتتعد المقالة مقارنة مع التجربة الانتفاضية في جنوب أفريقيا، وعلى وجه التحديد في البعد الشعبي وفي كيفية تعامل القيادتين مع هذا البعد، وكيفية إدارة الصراع والمفاوضات، وتلقي الضوء الكاشف على النتائج المختلفة لكل من التجربتين وبعض الأسباب التي كانت وراء ذلك. وقد طغت حتى الآن المقارنات التي تتناول المقارنة بين بنية نظام الأبارتهايد الصهيوني في فلسطين ونظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، في حين لم تحظ فلسطينياً إستراتيجيات النضال الشعبي في جنوب أفريقيا بالاهتمام الكافي.

هي ليست مقالة أكاديمية، إذ إنني لست باحثاً أكاديمياً، بل هي ملاحظات على بعض جوانب التجربتين المهمتين، وهدفها ضمّ هذا الجهد إلى جهود الكثيرين الذين ينشطون، فكرياً وثقافياً وشعبياً وميدانياً، لاستعادة الطريق نحو فلسطين، وتحرير الإنسان من جميع أشكال الاضطهاد القومي والطبقي والسياسي، سواء أكان مصدره دينياً أم علمانياً أم عسكرياً. بل تطمح المقالة إلى توفير بعض مفاتيح الفعل الثوري للأجيال الفلسطينية الشابة المتوتبة لقيادة حركة تحررية متجددة تلتزم بقيم وأخلاقيات حركات التحرر والحريّة، وتلتحم مع كلّ تجمّعات الشعب (سواء في ذلك القابعون تحت احتلال الاستيطاني العسكري المباشر في الأرض المحتلة عام 67، والواقعون تحت نظام الاستعمار الداخلي في المنطقة المحتلة عام 1948، وأولئك الذين في مناطق اللجوء والشتات)، حركة تحررية تقود نضالاً شاملاً ضدّ نظام الأبارتهايد الكولونيالي الصهيوني، وإحلال نظام ديمقراطي إنساني محلّه.

في قلب الحدث

من أكثر الأحداث الفلسطينية الكبرى التي لا تزال تشغل مُخيلتي، وتُثير انبهاري الكبير، فضلًا عن الحزن والحسرة على استثمارها المتسرّع وتبديد تضحياتها، الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت في التاسع من كانون الأول عام 1987، واستمرت بوجهها وعنقوانها بضع سنوات. هذه الانتفاضة، التي اكتسبت اسم انتفاضة الحجارة، أثارت آنذاك انبهار الشعوب والحكومات كلّها، وأحدثت هزةً في الذهنية الغربية تجاه إسرائيل التي عرّتها انتفاضةً شعبيةً عارمة خاضها الفلسطينيون بلا بندقيّة. ولكنّها باتت، للأسف، جزءًا من التاريخ لا غير، في أذهان من يمسك بدقّة القيادة ومن يدعمها، تلك القيادة التي استرخت منذ زمن طويل في مستنقع الانهزاميّة. وأعتقد أننا بحاجة إلى العودة إليها، وإلى دروسها التي باتت الحاجة إليها أكثر إلحاحًا، أولًا لكونها أثبتت قدرة الجماهير الفلسطينية، وهي غير مسلّحة، على حشر كيان استعماريّ شديد التسلّح ويحظى بدعم مطلق من أكبر إمبراطوريّة في التاريخ (الإمبريالية الأمريكيّة) في مأزق أخلاقيّ، وهزّ سيطرته على أصحاب الوطن.

ثانيًا، أثبتت أنّه بوضوح الهدف، وبتوافر الإرادة والقيادة، وبالقدرة على التنظيم، وباعتماد إستراتيجية نضال يتحمّل الشعب تبعاتها ومتاعبها، يمكن استقطاب كلّ المجتمع إلى ساحة الفعل الثوريّ.

ثالثًا: أثبتت أنّه لو توافرت قيادة سياسيّة من نوع آخر (أي تلك التي قادت منظمة التحرير) تعرف كيف تدير المقاومة والمفاوضات، لأجبرت المستعمر على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وعلى التسليم بمطالب الشعب الفلسطينيّ، بحدّها الأدنى، وإنهاء الاحتلال لأراضي عام 67 آنذاك.

وتُغريني منذ سنوات، بعد أن بدأتُ بسلسلة زياراتي لجنوب أفريقيا، المحاولة لإجراء مقارنة مع انتفاضة هذا البلد المنتصر، وبخاصّة في انتفاضة ثمانينيات القرن الماضي، والتي عجّلت في سقوط نظام الأبارتهايد، في حين أنّ انتفاضتنا الفلسطينية انتهت إلى تكريس نظام استعماريّ وفصل عنصريّ في فلسطين، على غرار نظام الأبارتهايد البائد في جنوب أفريقيا، وهو نظام رفضته وثابرت على رفضه قيادة حركة التحرّر في جنوب أفريقيا، إلى أن نجحت في إسقاطه تمامًا. فهل يعود سبب الإخفاق الفلسطينيّ إلى تعب الشعب وأطره القاعدية، أم إلى البنية الذهنية والطبقية للقيادة الفلسطينية التي كانت مأزومة في المنفى، والمستعجلة صوب أيّ إنجاز يحفظ مكانتها، أم إلى القوى الدوليّة المعادية، وانهيار الأتحاد السوفييتي، أم إلى كلّ ذلك؟

ويحرّز في النفس أن يتعامل البعض مع هذه الانتفاضة الفريدة باعتبارها حلقة طبيعيّة من حلقات المقاومة الشعبية الفلسطينية المتتالية، دون التوقّف عند ما يميّزها عن غيرها من الانتفاضات البطوليّة، وبخاصّة في ظروفنا الحاليّة، وإعادة اكتشاف دروسها وتحليل خصائصها وتوظيفها في ما نحتاجه من عدّة نضاليّة، يكون الطابع الشعبيّ الشامل

سَمَتَهَا الرئِيسِيَّة، في ظرف سقطت فيه كلُّ الأوهام، فاتحةً الباب أمام العودة إلى الفعل والمقاومة. وفقط في الآونة الأخيرة بدأ الحديث عن نموذج هذه الانتفاضة يحضر في مداوات أوساط فلسطينية مناضلة، وقيادية من فيها حركة حماس، وهذا أمر مشجّع ويعدُّ بأفقي جديد من الفعل الشعبيّ الشامل يجب أن يتحوّل ويترسّخ كأولوية في سلّم أولويّات أشكال المقاومة. وقد جاء قرار الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامپ، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ليعطي هذا التوجّه الكفاحيّ المزيد من التحفيز.

كانت لي فرصة أن أكون في قلب هذا الحدث الفلسطينيّ الكبير، وأتفاعل مع أحداثه، وأشهد مقدماته واتجاهاته، ومآلاته. كذلك تسنّت لي الفرصة لزيارة جنوب أفريقيا عدّة مرّات خلال السنوات العشر الأخيرة، لأسمع وألتقي قادة وأكاديميين ونقابيين، كان لهم باع طويل في صنع انتصار جنوب أفريقيا. كما اطّلت على كتابات نقدية ليست قليلة لهذه التجربة الفريدة، وشدّني أوجه الشبه والاختلاف، وخاصّة في ما يتعلّق بالبعد الشعبيّ باعتباره عنصراً أساسياً في إستراتيجية الكفاح، الذي أسّس لعلاقة تكاملية جديدة بين القيادة التي في الخارج والقيادة التي في الداخل.

ربّما ما كنت لأحظى بهذه الفرصة، فرصة العيش في قلب هذا الحدث الوطنيّ والإنسانيّ الكبير، أي الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي تصادف ذكرى انطلاقتها يوم 1987/12/9، وأن أتابع وأتفاعل معه ومع صانعيه، وأواكب تفاصيله وأكتب عنه، محرّراً ومراسلاً، في جريدة فلسطينية صدرت باللغة الإنجليزية (English Al-Fajr) عام 1980 في القدس، لولا أن قامت المخابرات الإسرائيلية بفصلي من مهنة التدريس مرتين متتاليتين، مرّة من ثانوية في النقب، وأخرى من ثانوية في الجليل، قبل أن أكمل نصف سنة من العمل في كلّ حالة. جاء فصلي من سلك التعليم في إطار الحرب الصهيونية على الهوية الفلسطينية، وهي حرب طالت عشرات المعلمين قبلي، ولم تنته بعد بل لا تزال تُنفذ على يد جهاز المخابرات، وذلك من خلال طمس التاريخ والهوية الوطنية لشعب فلسطين في المدارس العربية داخل الخطّ الأخضر. وكان مضحكاً ومؤملاً في الوقت ذاته أن ينعتني رجال المخابرات في غرفة الاعتقال، في المسكوبية في القدس، بالخيانة، بعد وجبتين من الاعتداء الجسديّ الوحشيّ. والخيانة، بالنسبة لهم، هي خيانة دولة إسرائيل من خلال عملي في صحيفة فلسطينية، وبسبب آرائ، باعتبار أنّي أحمل المواطنة الإسرائيلية. ولو كنت قادراً على التقاط أنفاسي، لقلت لهم: أجل، إيّ خائن وأعتزّ بذلك! كلمات المستعمر هذه بشأن الخيانة عكست الواقع المرّكب الذي فُرض على الفلسطينيّ الذي نجا من النكبة، وفُرضت عليه المواطنة.

إذاً، فلسطيني في الثانية والعشرين من العمر، يعيش تحت المواطنة الإسرائيلية، ينتهي به المطاف في مدينة القدس المحتلة، ويصبح بالمصادفة صحافياً بسبب ملاحقة السلطات الإسرائيلية إلى جانب كونه ناشطاً سياسياً في حركة وطنية تنادي بدولة واحدة في كلّ فلسطين (هي حركة أبناء البلد)، ويحظى بفرصة التعرّف عن كثب على حياة جزء

آخر من شعبه يعيش تحت الاحتلال العسكري بدون حقوق مواطنة، وفي ظل مستويات أشد من القمع والنهب والحصار والاعتقال. وهكذا تترسخ صورة فلسطين الواحدة غير المجزأة، التي زرعتها والداي أصلاً في ذهني منذ الطفولة، إلى ممارسة فعلية يومية، حيث أصبحت أدخل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وألتقي بالناس، من الطبقات والشرائح الاجتماعية كافة، وأتعرف على قادة ونشطاء الفصائل الفلسطينية. ويُسمح لي بالحصول على الأدبيات السرية للفصائل، وأرى كيف تُنظم النشاطات اليومية وتحصل التحويلات الاجتماعية والسياسية التدريجية ثم تنفجر، بعد سنوات قليلة، ثورة هادرة لم يتوقع أحد توقيتها وشموليتها وعنفوانها. يضاف إلى كل هذا نشاطي السياسي والصحافي داخل الخط الأخضر، ومشاركتي رفاقي في محاولات لتقليد حراك الأراضي المحتلة عام 67، داخل منطقة ال-48. واصلت سلطات الاحتلال ملاحقتي على مدار السنوات الأولى من عملي في الصحيفة، اعتقالاً واعتداءً، وحظر دخولي الأرض المحتلة عام 67 لفترة من الزمن، وملاحقة واعتقال معظم إخوتي، الذين قضوا أشهراً وسنوات في سجون الاحتلال. بل لم ينجُ والدي ووالدي من الملاحقة، وكذلك زوجتي. كان الهدف من ذلك إسكاتي، وإسكات عائلتي، لكن دون طائل.

كيف أسكت وقد رأيت الناس في الضفة والقطاع والقدس يدفعون أثماناً أكبر بكثير مما أدفعه أنا، من اعتقالات وتعذيب وإهانات على الحواجز وفي الشوارع وغيرها؟! والتقيت عائلات الشهداء والأسرى وتعرفت على معاناتهم التي كانت تهز مشاعري وتشعل المزيد من الغضب في داخلي، وشاهدت كبرياءهم واعتزازهم بأبنائهم وبناتهم. ومع ذلك واصل المناضلون نشاطهم، حتى الأسرى الذين كانوا يُنهبون فترة محكوميتهم يستأنفون نشاطهم بإرادة حديدية، دون اكتراث بالحضور الإعلامي، ودون انتظار لمردود أيّاً كان، ملاً أو واجهة أو زعامة. لمستُ طهورية نضالية كانت طبيعية بالنسبة لي. هكذا دائماً تخيلتُ سلوك المناضلين آنذاك. هي نظرة مثالية يحملها الشباب في بواكير أعمارهم، قبل أن يلامسوا الواقع وما يخفيه في العمق. أقول ذلك لأن أخبار الفساد داخل مؤسسات منظمة التحرير بدأت ترد إلينا ونحن شباب لاحقاً، وكانت تثير غضبنا، لكنّها لم تردعنا عن مواصلة الالتزام بالعمل النضالي، ولم نستعملها كمبرر للهروب، على نحو ما كان يفعل البعض ممن لم يعرفوا النضال ولا العطاء طيلة حياتهم؛ وذلك أننا كنا نعرف أن غالبية المناضلين، وشعبنا، ليسوا فاسدين.

أين يكمن سحر هذه الانتفاضة الفريدة؟

يكمن سحر الانتفاضة الفلسطينية الأولى في جرأة الناس الجماعية، في اتساعها، شموليتها، مستوى تنظيمها العالي، وفي كونها حركة مقاومة شعبية غير مسلحة (محدودة العنف) وذات مستوى انضباط عالٍ، والأهم ديمومتها؛ أي قدرتها

على الاستمرار والصعود (لنحو خمسة أعوام) وحماتها بقيادة وطنية موحدة مُشكّلة من جميع الفصائل والحركات الفلسطينية، تستند إلى شبكة واسعة من اللجان الشعبية الميدانية، وإلى رؤية سياسية موحدة قوامها: دحر الاحتلال والاستيطان وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. كان أمرًا مذهلاً أن ترى الناس يعودون يوميًا إلى المظاهرات والمواجهات على الرغم من سقوط الشهداء والجرحى، يذهبون لملاقاء موتهم أو جرحهم أو اعتقالهم، بالحجر أو بصدورهم العارية، في سبيل الحرّية، في سبيل الحياة الكريمة، في سبيل وطن مستقلّ. في العام الأوّل فقط، استشهد 389 فلسطينيًا. وأوّل حالة استشهاد في الضفة الغربية كانت من نصيب امرأة، من بلدة الرام (على حدود القدس الشمالية) حيث كنت انتقلتُ أنا وزوجتي وطفلي قبل أشهر فقط من قلب القدس إلى السكن فيها بحثًا عن بيت بأجرة أقلّ، وذلك بعد أن أطلق عليها جنود الاحتلال رصاصة قاتلة وهي على سطح البيت، الذي لم يفصل بينه وبين بيتي المستأجر سوى حيّ صغير. وفي اليوم التالي، خرج أهل الرام بمظاهرة غاضبة سارت باتجاه حاجز التفتيش، وأنا أسير معهم، فانقضّ جنود الاحتلال على المتظاهرين بالرصاص المطّاطيّ والعصيّ والغاز المسيل للدموع، وجرح العديد منهم بالرصاص المطّاطيّ، وكنتُ أحدهم. كانت المرّة الأولى التي أصابُ فيها برصاصة مطّاطية، وفوجئتُ بحجم الألم الذي تسبّبه، إذ سقطت على الأرض.

لقد كان من المذهل كيفية انتظام وانخراط كلّ المجتمع الفلسطيني، بمن فيه (على نحو جزئيّ) فلسطينيّو الـ 48، الذين أعلنوا إضرابًا شاملًا في 1987/12/21، في حركة المقاومة الشعبية العارمة وذلك عبر إقدام القيادة الوطنية الموحّدة على إقامة اللجان الشعبية المتعدّدة الاختصاصات. ومن هذه اللجان: القوى الضاربة؛ لجان التجار؛ لجان التعليم؛ لجان المرأة؛ لجان التموين (لتوزيع الموادّ الغذائية على المدن والقوى والمخيمات المحاصرة)؛ لجان الأكاديميين والمثقفين؛ لجان الإعلام؛ لجان الزراعة؛ لجان الرعاية الصحيّة. وكان لافتًا للانتباه انخراط المرأة الفلسطينية الواسع في كلّ هذا، سواء أكان ذلك في المظاهرات والمواجهات، أم في مجالات اجتماعية هامة. لقد كانت هذه الانتفاضة ثورة على العلاقات الاجتماعية التقليدية إلى حدّ بعيد، ومرحلة ظهور قيم جديدة. فقد كُنست في السنوات الأولى الكثير من الممارسات الاجتماعية غير السويّة (بعد انتهاء الانتفاضة لم يبق الكثير من هذه القيم).

مثّلت هذه اللجان الشعبية والوطنية أداة النضال التنظيمية الرئيسية التي اعتمدت كقنوات اتّصال لتمرير قرارات قيادة الانتفاضة الموحّدة إلى الناس. كذلك أدّت دورًا قياديًا على المستوى المحليّ في حدود صلاحياتها. ومع تطوّر الانتفاضة، وتصادد زخمها وترسّخ حضور ودور هذه اللجان، غدت إمكاناتة قضاء الاحتلال عليها ضربًا من شبه المستحيل.

لقد كان التنظيم الداخلي للفلسطينيين من أهمّ مصادر قوّة الانتفاضة الذي منحهم القدرة على الصمود بقواهم الذاتية في مواجهة مشقّات الانتفاضة. وكلّما اعتُقل أعضاء في اللجان الشعبية، حلّ محلّهم ناشطون آخرون. جسّد ذلك مستوىً عاليًا من التضحية ونكران الذات والتفاني. كنت أرى شعبًا ينهض دفعة واحدة، كتفًا إلى كتف، بعد أن كنت أرى، على مدار السنوات السابقة، أفرادًا وجماعات صغيرة وحدها تتحمّل العبء المباشر لمقاومة الاحتلال، وكان عامل التضامن والتكافل قد وصل إلى أقصى مستوى.

تكامل الداخل مع الخارج

لقد تمكّنت قيادة الانتفاضة الموحّدة، التي شكّلت بعد أسابيع قليلة من انطلاق الشعب إلى الشوارع، من التواصل والتكامل مع القيادة الفلسطينية في الخارج. وكان هذا من العوامل الهامّة وراء تحوّل الهبّات الأولى الغاضبة إلى انتفاضة شاملة وعارمة. وقد انطلقت هذه الانتفاضة من قطاع غزّة، إثر دهس شاحنة إسرائيلية لسيّارة فلسطينية وقتل أربعة فلسطينيين، وفي أعقابها، بعد أسبوعين، انتقلت إلى الضفّة الغربيّة، وبدأت شرارة المقاومة تشتعل وتنتقل من بلدة إلى أخرى، ومن مخيم إلى آخر. راح مزاج ثوريّ عام يتشكّل على نحوٍ متسارع، ليصبح بحرًا هائجًا من الغضب والعنفوان. كانت كلّ الأسباب متوافرة لاشتعال الغضب الشعبي، ولم يكن حادث الدهس سوى الشرارة. كان لسان حال كلّ فلسطيني يسأل: لماذا يواصل هؤلاء المستعمرون الصهاينة احتلالنا والتحكّم بمصيرنا وبحياتنا؟! كلّ واحد منهم بات يشعر أنّ ساعة الفرج اقتربت.

وبعد توحيد كلّ القوى الفاعلة، وتحويل النضال العفويّ غير المنظّم وغير المبرمج الذي ساد في الأسابيع الأولى، اندفع الجميع نحو خوض صراع واسع ومفتوح ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ بكلّ ما يمثّله على الأرض، من أجل تفكيك كلّ أنظمة السيطرة الإسرائيليّة.

واشتملت إستراتيجيّتها على فكّ الارتباط التدريجيّ مع الاحتلال، مع مؤسّساته الإداريّة، وذلك من خلال دفع موظّفي الإدارة المدنيّة ورجال الشرطة إلى الاستقالة، ومن ثمّ الانتقال إلى العصيان المدنيّ الجزئيّ -كعدم دفع الضرائب ورمي بطاقات الهوية وغير ذلك.

كذلك كان من أسباب نجاح المرحلة الأولى من الانتفاضة تطهير الساحة الوطنيّة من العناصر المحليّة المتعاونة مع الاحتلال، وإسقاط كلّ اللجان القرويّة والبلديّة المعيّنة من قبل المحتلّ الإسرائيليّ.

ولاحظ المتابعون لهذه الانتفاضة أنها تفادت السقوط في وهم النجاح السريع والحلول السهلة، إذ تميّزت تكتيكاتها بالمرونة. وتجنّبت إجراءات الكفاح المسلّح الذي انطلقت دعوات كثيرة بشأنه في وقت مُبكر تحثُّ على ممارسته على نطاق واسع، وأحلّت محلّها تكتيك العنف المحدود، كالحجارة والزجاجات الحارقة. كان الهدف من هذا التوجّه الحفاظ على استمرارية وزخم الانتفاضة، وعدم تحميل الشعب فوق طاقته، والأهمّ تحقيق التفوّق الأخلاقي على المستعمر. وهذا كان أحد الأسباب الرئيسية لاستمرارها لفترة طويلة. وفي الحقيقة، كنت ذاهلاً من قدرة الفلسطينيين، وكذلك القادة، على الانضباط وعدم استعمال السلاح، إلّا في حالات قليلة جدّاً، على الرغم من كلّ هذا القتل المروّع للمتظاهرين الذي مارسه جنود الاحتلال. كان ذلك يثير الإعجاب والاحترام لهذا الشعب ولهذه القيادة الذين كانوا يعرفون ما يفيد الثورة في مرحلة معيّنة من المقاومة، وما لا يفيد في مرحلة أخرى. وأعتقد أنّ إسرائيل كانت ترغب لو استخدمت الانتفاضة السلاح على نطاق واسع لتجهز عليها بسرعة وتستعيد دعايتها المضلّلة إعلامياً، التي تقوم على اتّهام الفلسطينيين بالإرهاب.

لقد لاحظ المراقبون أنّ الانتفاضة الفلسطينية الأولى أنقذت منظمة التحرير الفلسطينية من مأزقها الشديد الذي فاقمه خروجها من بيروت، بعد العدوان الإسرائيليّ الوحشيّ على لبنان عام 1982، وهو عدوان صهيونيّ دمويّ استمرّ مدّة ثلاثة أشهر قاوم خلالها المقاتلون الفلسطينيون العدوان الصهيونيّ، بطائراته ودباباته، ببسالة منقطعة النظر. لقد انتهت منظمة التحرير، وقواتها المسلّحة تشتتت في دول عربيّة بعيدة عن حدود فلسطين، في تونس واليمن. لم تنصرها إذّاك أيّ دولة عربيّة أو أجنبيّة صديقة (كالاتّحاد السوفييتي). كان العجز العربيّ الرسميّ بالغاً فاقمه عقْدُ الرئيس السادات (المغدور عام 1981) صلحاً مع إسرائيل، مُخرِجاً بذلك أكبر دولة عربيّة من معادلة الصراع والمقاومة، وبذلك فصمّ قوميّة القضية الفلسطينية عن جذورها باعتبارها قضية قوميّة عربيّة لا فلسطينيّة فحسب، وذلك نهج مضافاً لنهج الزعيم الراحل المناضل جمال عبد الناصر.

وبتجريد منظمة التحرير الفلسطينية من قاعدتها العسكريّة الأساسيّة والأخيرة في بيروت، ومن مؤسّساتها المدنيّة والماليّة وغيرها، ضعفت مكانتها، وانحسر تأثيرها الجماهيريّ وكذلك في الساحة العالميّة. كان الكثيرون يأخذون عليها تقديس العمل العسكريّ وجعله الشكّل الرئيسيّ للمقاومة، إضافة إلى تحوّلها إلى جهاز بيروقراطيّ يخرقه الفساد. ولكن داخل الضفّة والقطاع كانت النشاطات الجماهيريّة والثقافيّة (بعضها بمبادرة الفصائل الممثّلة في منظمة التحرير، وبعضها الآخر بمبادرة أطر مدنيّة، نقابيّة وطلّابيّة وغيرها) تتزايد وتتّسع.

الانتفاضة نتاج عمل تنظيمي مكثف وانتقال الحركة الوطنية من الخارج إلى الداخل

شكّلت الانتفاضة الأولى استمراراً وتطويراً وتويجاً لمسار جماهيري ومؤسّساتي بدأ منذ أوائل السبعينيات، وعمل تنظيمي مكثف على يد فصائل العمل الوطني أسهم في تأطير وتثقيف الآلاف من الشباب الفلسطيني الراغب المستعدّ للنضال ضدّ الاحتلال. كان أبرز هذه الأطر: الجبهة الوطنية عام 1973، ولجنة التوجيه الوطني عام 1979. إضافة إلى النقابات العمالية، والحركات الطلابية الوطنية في الجامعات. وكانت هذه الأطر تنمو وتتسع بتأثير الروح الكفاحية والوطنية الجامعة التي بثتها منظمة التحرير الفلسطينية بعد انتصارها في معركة الكرامة عام 1968.

ومنذ أن وصلت إلى القدس، وبعد أن استدعيّت للعمل في صحيفة الفجر الصادرة باللغة الإنجليزية، واستقرتُ هناك، بدأت أرى أدبيات الفكر الثوري العالمي، وكتب وروايات الأدب الثوري في كلّ مكان، يُقبل عليها الناشطون والقادة الشبان والكبار. وقبل انتقالي من الجليل، شمال فلسطين، إلى القدس، كنت قارئاً نهماً ومهتماً بهذا الصنف من الأدب الذي تحدّث عن الثورات الفلسطينية والروسية والفيتنامية والجزائرية وغيرها. أمّا المهرجانات الثقافية والفنية الوطنية، فكانت تُنظّم في الجامعات، لإلهاب حماسة الشباب، على الرغم من أنّ اعتقال الأدباء والشعراء والمغنين هو كذلك كان إجراءً احتلالياً روتينياً. نعاود الذهاب إلى هناك، ونرجع أكثر حماسةً وأشدّ إصراراً. وكان الطلبة الفلسطينيون حاملو المواطنة الإسرائيلية الذين كانوا يدرسون في الجامعة العبرية يتفاعلون مع هذه النشاطات، وبمرور الوقت قويّت شوكتهم وشكّلوا أقوى الحركات الطلابية الوطنية في الجامعات الإسرائيلية.

ولذا، حين تجمّعت كلّ مقدمات الانتفاضة، لتتحوّل إلى حراك شعبي هادر في مختلف مناطق قطاع غزة والضفة الغربية ومدينة القدس، كانت التجربة التنظيمية والتعبئة الفكرية (التي كانت تقوم بها الفصائل والأطر المدنية الأخرى) قد بلغت مستوى عالياً من النضج والمسؤولية. وهذا سهّل، عند انطلاق الغضب الجماهيري العفوي، توحيد هذه الأطر في جسم وطني موحد سرّي، هي القيادة الوطنية الموحّدة، التي تمكّنت منذ الأشهر الأولى من فرض سلطتها الأخلاقية بين الناس الذين تجاوزوا مع نداءاتها وتوجيهاتها المنتظمة. وقد أيّدت قيادة الخارج، منظمة التحرير الفلسطينية، الحراك الجماهيري فوراً ودعّت إلى تطويره. وجرى بناء علاقة تكاملية بين قيادة الخارج وقيادة الداخل. على الرغم من ذلك، قيل وكتب آنذاك عن تخوّف قيادة الخارج من قيادة الداخل، من أن تتحوّل إلى بديل عنها. لقد حظيت القيادة الوطنية الموحّدة داخل الوطن المحتلّ بهذه الثقة، لأنّها كانت في مقدّمة الصفوف، وتتعرّض لهما يتعرّض له الناس جميعاً، من اعتقال ونفي وجرح واستشهاد. وكانت لي علاقة صداقة وتواصل مع العديد من هؤلاء المناضلين.

وبهذه الانتفاضة الجبارة استعادت قيادة الخارج، الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، مكانتها المعنوية أمام المحافل العربية والدولية، وبالتالي أُحبطت محاولات إسرائيل وأمريكا وبعض الأنظمة العربية لتهميشها والحد من دورها وصفتها التمثيلية. لم تخل هذه العلاقة من نقاشات وإشكالات، وخاصة في مرحلة لاحقة من الانتفاضة، تمثلت في اختلاف الأولويات السياسية بين الخارج والداخل، لأسباب تتعلق بالموقع الجغرافي وبالعلاقات مع الأنظمة العربية؛ إذ كانت القيادة الوطنية الموحدة متحررة من حسابات منظمة التحرير لضغوط العلاقة مع هذه الأنظمة التي كانت تميل إلى قبول تسويات غير عادلة للقضية الفلسطينية. وكان ثمة جدل كبير يدور بين ناشطي الفصائل بشأن سلوك التيار المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية، تجاه المبادرات السلمية التي كانت تطرحها قوى دولية أو أنظمة عربية رجعية.

وبعد إنهاء العام الأول من الانتفاضة، بدأت تظهر صعوبات وتحديات جديدة أمام قيادة الانتفاضة، تلك المتعلقة بكيفية الرد على تزايد وحشية الاحتلال ضد المنتفضين، وتلك التي لها صلة بالعلاقة مع قيادة الخارج التي بدأت تتعجل استثمار الانتفاضة من خلال التعامل مع مشاريع سياسية لا تتفق مع الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني. وما زاد الأمر صعوبةً وجدلاً هو أن إسرائيل، على الرغم من خسارة ادعائها أنها الضحية أمام العالم، وعلى الرغم من ظهور أصوات إسرائيلية، أدباء وأكاديميين، تدعو إلى إنهاء الاحتلال ووقوف الرأي العام العالمي إلى جانب الفلسطينيين، لم تظهر أي إشارة بخصوص تراجعها عن مشروعها الاحتلالي الاستيطاني، وهو ما بدأ ينعكس على العلاقات الداخلية للقيادات الفلسطينية المحلية والخارجية حول كيفية الانتقال إلى مرحلة متقدمة من المقاومة. فالقبول الضمني بقرار التقسيم، عبر إعلان الاستقلال في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988، لم يزحزح الموقف السياسي الإسرائيلي قيد أملة.

كذلك ثمة خلل آخر أسهم في بدء توضع التماسك الداخلي، ألا وهو السلوك المالي لقيادات الخارج تجاه الانتفاضة الفلسطينية والقيادة الموحدة؛ وهو سلوك أساء إلى الانتفاضة وأدى إلى ترهل وإلى نوع من الفساد. وبدأنا نسمع في مرحلة متأخرة تدمراً داخل بعض فصائل القيادة الموحدة من هذا السلوك المالي الذي نُسبت المسؤولية عنه بالأساس إلى قيادة أكبر فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية (فتح). كذلك يأخذ عليها الكثيرون تركّزها في صفتها التمثيلية وذاتها، وفي الحفاظ على مكانتها المهذبة كحكومة في المنفى أكثر من تركّزها في مواجهة الاستيطان وما تعانيه جماهير الأرض المحتلة يومياً. لاحظ بعض الباحثين، لاحقاً، أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت تضع أولويات العودة، أي عودة القيادة، إلى الداخل بأي ثمن، بينما جماهير الأرض المحتلة كانت أولويتها وقف غول الاستيطان ومصادرة الأراضي وحصار القرى، فضلاً عن الملاحقة والقمع العنيف.

لماذا اختلفت نتائج الانتفاضة الفلسطينية عن نتائج الانتفاضة في جنوب أفريقيا؟

قبل الشروع في تناول نتائج التجربتين التحرريتين، نستعرض باقتضاب أهم المحطات في المسيرة التاريخية للمؤتمر الوطني الأفريقي وحركة التحرر الوطني الفلسطيني.

مرت كل من قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتغيرات جذرية، في مبناها وأدائها وتوجهاتها في مراحل تاريخية معينة، وقد كان لهذه التغيرات آثار بعيدة المدى على مسيرة كل منهما، وكذلك على نتائج هذه التغيرات. نبدأ بما يخص المؤتمر الوطني الأفريقي.

وللتذكير، نشير أن بداية الاستيطان الهولندي لجنوب أفريقيا كانت عام 1652. لم يكن ثمة في الأصل تخطيط لإقامة كيان استيطاني مستقل هناك، بل كل ذلك حصل تدريجياً ضمن سعي الدول الأوروبية الاستعماري للوصول إلى الشرق (إلى الهند على وجه التحديد). وفي سياق التنافس الاستعماري على مواقع الثروات والنفوذ، وبعد أن غزت فرنسا هولندا عام 1795، غزت بريطانيا جنوب أفريقيا، واصطدمت مع السكان الأصليين قبل أن تواجه لاحقاً الهولنديين الذين كانوا قد بدأوا يرسخون كيانهم الاستعماري. كان الهدف البريطاني هو منع فرنسا من الوصول إلى الهند، عبر السيطرة على الطريق التجاري إلى هناك، الذي تمثل في رأس الرجاء الصالح جنوب أفريقيا.

اشتد الصراع بين البريطانيين والهولنديين، خاصة بعد اكتشاف المعادن الثمينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ودارت حربان دمويتان بين الهولنديين (الذين يُعرفون بـ "الأفريكانو") والبريطانيين. في الأولى هُزمت بريطانيا، وفي الثانية انتصرت على الأفريكانو، وذلك عام 1901.

وفي عام 1910، قام البريطانيون بتسليم البلد إلى المستوطنين البيض، بعد عقد اتفاق معهم يضمن مصالح الرأسمالية (وهو ما فعلته عام 1948 في تسليم فلسطين للحركة الصهيونية). وكان ذلك مناقضاً لتطلعات السكان الأصليين السود والملونين والإثنيات الأصلية المختلفة، الذين تركوا تحت رحمة نظام استعماري عنصري عزل السكان الأصليين في مناطق لا تتعدى مساحتها أكثر من 13% من أرض جنوب أفريقيا، سُميت محميات -على غرار المحميات التي أقامتها أمريكا للهنود الحمر (السكان الأصليين).

هذا السلوك البريطاني الاستعماري والعنصري دفع أوساطاً في الطبقة الوسطى من السكان الأصليين إلى التنادي والتوصل إلى تفاهم. مُفاد هذا التفاهم أنه فقط عبر وحدتهم في الإمكان مواجهة سياسة النظام الاستعماري والحصول على حقوقهم. وظهر أثناء هذه المرحلة المهاتما غاندي الذي مكث في جنوب أفريقيا سنوات طويلة يشاركها النضال ضد النظام العنصري. وأسس المؤتمر الوطني الأفريقي عام 1912، كإطار وحدوي يسعى إلى تمثيل

أوسع شرائح المجتمع. كان المجتمع ما زال شديد القبليّة والتشردم. لذا، كانت مهمّة المؤتمر -استقطاب الجماعات الإثنيّة والقبائل وحشدها في مواجهة الهيمنة والاستغلال- مهمّة فائقة الصعوبة.

انتهجت قيادة المؤتمر سياسة العرائض والتفاوض والمرافعة الناعمة لسنوات طويلة، مراهنةً على إنسانيّة المستوطنين البيض. بيّد أنّ هذا النهج لم يغيّر شيئاً من سياسة نظام الأبارتهايد تجاه السود، بل تعمّق الاستغلال والاضطهاد والتأخّر المجتمعيّ.

الشباب يتولّون دقّة القيادة

وخلال هذه الفترة (أي حتّى أوائل الأربعينيّات) حصلت تحوُّلات رأسماليّة، صناعيّة وتجاريّة، أنتجت بدورها طبقة عاملة سوداء كبيرة طفقت تُطوّر وعيًّا بواقعها وبضرورة التمرّد والمقاومة، وتوجّه انتقاداً متزايداً لأداء القيادة التقليديّة، ممّا مهّد للانتقال إلى مرحلة جديدة من التنظيم والفعل النضاليّ. في نهاية المطاف، تمكّن جيل الشباب الذين كانوا شكّلوا "عصبة شباب المؤتمر" ANC Youth League عام 1944 من السيطرة على قيادة المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، وذلك في انتخابات داخلية جرت عام 1949. كان أبرز هؤلاء الشباب: وولتر سوسولو، ونلسون مانديلا، وأوليفر تامبو. وانتخب أكبرهم سنّاً سوسولو أميناً عامّاً للمؤتمر (كان إذّاك في الرابعة والثلاثين من العمر).

نقلت هذه القيادة حزب المؤتمر من مرحلة المرافعة الناعمة إلى التحدّي والمواجهة والنزول إلى الشوارع والميادين. وكانت فاتحة هذه المواجهة إعلان "حملة التحدّي" التي شملت إضراباتٍ، وعصياناً مدنيّاً، ومظاهراتٍ ومواجهاتٍ في الشارع، ابتداءً من عام 1951. وفي عام 1955، عُقد مؤتمر شامل لغالبية التنظيمات والأطر السياسيّة والاجتماعيّة أفرز ميثاقاً ديمقراطياً حدّد الرؤية السياسيّة للمؤتمر الوطنيّ، هو "ميثاق الحرّيّة" الذي نادى بتفكيك نظام الفصل العنصريّ، وبالعيش المشترك والمساواة بين السود والبيض في نظام ديمقراطيّ حرّ. وعلى الرغم من ذلك، انشقت في وقت لاحق عن المؤتمر مجموعة كبيرة عُرفت بـ "المؤتمر الأفريقيّ" Pan-African Congress، (PAC) الذي تميّز بتوجّه متطرّف، وبتوجّه أفريقيّ لكلّ حركات التحرّر في أفريقيا، وباعتبار أنّ كلّ البيض هناك مستوطنون يجب طردهم، في حين نادى المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ (ANC) بالمواطنة الكاملة والمتساوية بين البيض والسود. وفي إطار تصاعد وتيرة النضالات الجماهيريّة وحملة التحدّي، تحرك آلاف الناس عام 1960، بدعوة وتحريض من القيادات الجديدة إلى مراكز الشرطة في بلدة شارپفيل (جنوب مدينة جوهانسبورج) لتسليم تصاريح المرور التي تقيّد حركة التنقّل، فارتكبت الشرطة مذبحه مروّعة راح ضحيّتها تسعة وستون (69)

مواطنًا، وجرحت واعتقلت المئات. هذه المذبحة دفعت قيادات المؤتمر الوطني الأفريقيّ إلى الانتقال من العمل الجماهيريّ إلى العمل المسلّح.

بعد لجوء "المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ"، وكذلك "المؤتمر الأفريقيّ"، إلى الكفاح المسلّح في أعقاب هذه المذبحة، أقدمت حكومة جنوب أفريقيا على حظر الحزبين، وسجّن ونفي عشرات القياديين. وهكذا نُقل العمل النضاليّ إلى الخارج، في المنفى. بيّد أنّ الفراغ القياديّ في الداخل خلق تحديات ومصاعب كبيرة أمام المسيرة النضاليّة. وعلى أثر تحولات اقتصاديّة وتعليميّة واجتماعيّة داخل المجتمعين، البيض والسود، ومع ازدياد محاولات نظام الأبارتهايد تكريس وتعميق الفصل والتمييز العنصريّين، بزغت حركات جماهيريّة وأطرّ مواكبة، تطوّرت فيما بعد إلى إطار جماهيريّ واسع، بات يُعرف بـ "الجبهة الديمقراطيّة الموحّدة" (UDF) The United Democratic Front. وبظهور هذا الجسم الجماهيريّ الواسع والموحّد، وما قام به من نضال على مدار الثمانينيّات، تحقّق تحوّل تاريخيّ في نضال السود صوب إسقاط نظام الأبارتهايد.

واعتبر الدارسون لهذه التجربة أنّ "الجبهة الديمقراطيّة الموحّدة" كانت منقذًا للمؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، وهذا قاد إلى ضرورة خلق تواصل مع القيادة في الخارج، وأدّى هذا التفاعل الخلاق بين الحراك الداخليّ والقيادة الخارجيّة إلى إدارة مفاوضات ناجحة أظهر فيها القادة صلابة وتمسّكًا بالهدف النهائيّ؛ ألا وهو إسقاط النظام السياسيّ للأبارتهايد.

ماذا يمكن الاستفادة من نموذج الجبهة الديمقراطيّة الموحّدة؟

تشبه تجربة الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى إلى حدّ بعيد، تجربة "الجبهة الديمقراطيّة الموحّدة" التي انطلقت عام 1983 في جنوب أفريقيا، لتخوض نضالًا جماهيريًا تصاعّدًا واتّسع وتشعب على نحو جعل استمرار نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا ضربًا من المستحيل. جاء انطلاق هذه الجبهة، التي انضوى فيها أكثر من أربعمئة (400) منظمّة، وهناك من يقول سبعمئة (700) من الأطر والمجموعات الكبيرة والصغيرة، بعد نداء أطلقه القسّ ألان بوساك وديزموند توتو ردًّا على مخطّطات نظام الأبارتهايد لإجراء انتخابات لمجلس تمثيليّ منفصل خاصّ بالهنود والملوّنين، وذلك في سبيل تعميق الفصل بين المجموعات الإثنيّة واللغويّة المختلفة، وتأثيرًا بالحركات الطلّابيّة والنقابيّة التي كانت تتصاعد. وكان نظام الأبارتهايد قد صنّف سكّان أفريقيا إلى مجموعات؛ فبالإضافة إلى سياسة التفرقة بين القبائل، فرّق بين المجموعات الإثنيّة. على سبيل المثال، فصل السكّان ذوي الأصول الهنديّة، وكذلك الملوّنين، عن الأغليّة السوداء الساحقة، وحاول أن يمنحهم حقوقًا شكلية، لإضعاف المقاومة ضدّ النظام.

كان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، القوة السياسية المعارضة الرئيسية لنظام الأبارتهايد، محظوراً منذ أوائل الستينيات، ومعظم قياداته التاريخية إما في السجن أو في المنافي؛ وذلك بعد لجوء قيادة المؤتمر إلى الكفاح المسلح على أثر مذبحه شارپفيل. وعلى مدى أكثر من عشر سنوات، بعد هذه المذبحة، ساد الساحة انحسارٌ شديد في الحراك الجماهيري وتغولٌ لنظام الأبارتهايد. ولكن منذ أوائل السبعينيات، أخذت هذه الساحة تشهد بدايات لحركات جماهيرية، أبرزها إضرابات عام 1973 وانتفاضة الطلاب في سويتو عام 1976، وظهور نقابة كوساتا COSATA ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة، على أثر دمج أربع وثلاثين (34) نقابة عام 1979، وظهور "حركة الوعي الأسود" الطلابية بقيادة ستيف بيكو، الذي لقي حتفه أثناء التعذيب عام 1976. وكانت فلسفة هذا القائد الطلابي تتمثل في ضرورة استعادة السود ثقتهم بأنفسهم، وخوض نضال لا هوادة فيه، وعدم انتظار البيض ليساعدوهم.

ومع اتساع هذه الحركات وولادة هذه الأطر الجماهيرية، ظهرت الحاجة إلى تطهيرها في جسم سياسي موحد، في ظل غياب قيادات المؤتمر الوطني الأفريقي وحظر نشاطاته في الداخل.

لم تنشأ هذه الأطر امتداداً تنظيمياً للمؤتمر الوطني الأفريقي، بل نشأت منظماتٍ وأطراً جماهيرية مستقلة رأت فيما بعد أنه من الضروري التنسيق مع قيادة المؤتمر في المنفى. فكان اللقاء الأول في العاصمة السويدية عام 1986، حيث جرى ترتيب العلاقة التكاملية معه؛ إذ إن هذه المنظمات كانت متأثرة بأيدولوجية المؤتمر الوطني الأفريقي التحررية ووثيقة "ميثاق الحرية". ويسجل بعض مؤرخي هذه الحقبة أن قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي قد تأخرت في ملاحظة تفاعلات توسع التعليم الثانوي والتطورات الاجتماعية والتعليمية عامة في أوساط السود منذ نهاية الستينيات وخلال السبعينيات، والتي أفرزت وعياً سياسياً جديداً بدأت تحمله أعداد كبيرة من الشباب المستعد للنضال، فضلاً عن الطبقة العاملة المتنامية عددياً وتنظيمياً. هذا التأخر في اكتشاف هذا التطور الهام أحر اكتشاف قيادات "المؤتمر الوطني الأفريقي" محورية العمل الجماهيري في الداخل.

حتى أواخر السبعينيات، كان المؤتمر الوطني يعتمد الكفاح المسلح شكلاً رئيسياً للنضال، على الرغم من أن هذا الشكل من النضال كان تأثيره العسكري محدوداً؛ إذ كان يرمي في الأساس إلى رفع المعنويات وإلى استقطاب الناس إلى ساحة النضال التحرري، وتميز النضال العسكري بأنه أيضاً تجنّب استهداف المدنيين. وقد بدأت القيادة في المنفى تراجع مفاهيمها لأشكال النضال وترتيب أولوياته.

وفي سياق المراجعة الذاتية، نستشهد بقول أحد أبرز قيادات المؤتمر الوطني الأفريقي، أوليفر تامبو (رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي بين عام 1967 - 1991) الذي كتب في دفتر ملاحظاته عام 1979، بعد زيارته لقيتنام المنتصرة ولقائه مع قادة الانتصار:

"إنها معادلة مستحيلة أن نجعل العمل العسكري أساس العمل السياسي. ما نفعله الآن هو أننا نبنو التجربة النضالية من الخارج وتنفذ بأيدي أناس في الخارج. إن هذا النهج يستثني الشعب، الجماهير التي تعيش في الداخل، باعتبارها العنصر المقرّر والحاسم في أي معركة أو انتصار".

ويضيف قائلاً: "ومن هنا علينا أن نبطئ سير العمليات العسكرية ونعمل من أجل تغيير الأولويات أو الترتيب بين العمل السياسي والعمل العسكري". وبعدها، بات النضال السياسي والجماهيري شكلاً رئيسياً، ولم يعد ملحقاً للعسكري.

لم يتعامل المؤتمر الوطني الأفريقي مع الداخل بأبوية، ولم يعان من حساسية مفرطة تجاه الداخل، واعتمد توجهاً يسمح للداخل بروح المبادرة والعمل، شرط أن يعمل الجميع تحت سقف هدف واحد، وهذا السقف كان "ميثاق الحرية" الذي نادى بدولة مدنية ديمقراطية تقوم على المساواة الكاملة بين الناس (دولة المواطنين).

لم تكن مسيرة "الجبهة الديمقراطية الموحدة" التي تحالفت في أواخر الثمانينيات مع كوساتا، وكذلك المؤتمر الوطني الأفريقي، مسيرة مثالية؛ إذ لم تخل من الصراعات والتحديات التي بلغت أحياناً حد الاقتتال الداخلي. لكن قيادة الـ ANC تمكنت من إدارة هذه الصراعات بنجاح، وأوجدت علاقة سليمة مع الحزب الشيوعي الذي أدى دوراً فكرياً ثورياً هاماً في تطوير أيديولوجية المؤتمر الوطني الأفريقي، وكذلك في رفع مستوى التوجه الكفاحي. وفي نهاية المطاف، أدى كل ذلك إلى إرغام نظام الأبارتهايد على الدخول في مفاوضات تقوم على أساس "ميثاق الحرية"، وتفكيك نظام الفصل العنصري. وجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا شارك في النضال العسكري ورفض فكرة التقسيم، وثابر أيضاً على فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة في بلاده، بخلاف الحزب الشيوعي الإسرائيلي وغالبية الأحزاب الشيوعية العربية التي كانت علاقتها بالاتحاد السوفييتي علاقة تبعية لا أممية.

كان من عوامل النجاح، ووراء عدم دخول الـ ANC مساومات خطيرة، ارتباط قيادة المؤتمر بالحركة الشعبية التي شكّلت سنداً بل ضغطاً على القيادة بعدم التفريط. ذاك معناه أن قيادة الـ ANC لم تفاوض من وراء ظهر الشعب وأطره المنظمة، بل كانت متناغمة معه. وفي الإمكان تسمية هذه العملية بالديمقراطية الشعبية التي حكمت علاقة الـ ANC مع الشعب بعد المراجعات الهامة التي قام بها منذ أواخر السبعينيات. فخلال المفاوضات، لم تتوقف الحركات الجماهيرية ولا العمليات العسكرية، وذلك لمواصلة ممارسة الضغط على نظام الأبارتهايد وإرغامه على التجاوب مع المطالب الشرعية لحركة التحرر الوطني في جنوب أفريقيا.

وهناك عوامل خارجية أخرى يشير إليها قادة المؤتمر الوطني الأفريقي، وهي عوامل الدعم الذي قدّمته الدول المجاورة لجنوب أفريقيا، والدعم الكوبي المباشر.

يقول روني كسلر (وهو أحد البيض اليهود) الذي التقيته عدّة مرّات في جوهانسبرج في الأعوام العشرة الماضية، والذي أصبح وزير الأمن الداخليّ في حكومة نلسون مانديلا وحكومة ثابو إمبيكي، يقول إنّه بالإضافة إلى العوامل الداخليّة الأكثر أهميّة ثمة عوامل أخرى أنقذت الـ ANC وهي:

1. تطوّر النضال العسكريّ في أنجولا وناميبيا وموزامبيق وزيمبابوي، بالإضافة إلى الدعم الكبير من دول أفريقيّة أخرى، وكذلك من كوبا والاتّحاد السوفييتيّ في السبعينيّات والثمانينيّات.

2. انهيار الاستعمار البرتغاليّ بسبب حروبه في أفريقيا، بعد الانقلاب العسكريّ الذي حصل في البرتغال عام 1974.

3. استغلال زيمبابوي عام 1980 أدّى إلى تآكل السيطرة العنصريّة، وعودة تدخّل كوبا عسكريّاً عام 1987 الذي أدّى إلى هزيمة قوّات نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا التي كانت اجتاحت هذا البلد.

لقد أدّى استقلال هذه الدول المحيطة إلى توجيه ضربة كبيرة لنظام الأبارتهايد؛ لأنّها باتت قواعد لدعم المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ ونضال السود بصورة عامّة.

أمّا في ما يتعلّق بالتغيّرات التي حصلت في بنية وأداء القيادة الفلسطينيّة (قيادة م. ت. ف)، فهي كذلك كانت إلى حدّ بعيد مشابهة لتلك التي مرّت بها قيادة التحرّر في جنوب أفريقيا، مع اختلاف الخصوصيّات. وإذا تناولنا بعض الجوانب المشابهة، يمكننا الإشارة إلى انتقال دقّة قيادة منظمّة التحرير الفلسطينيّة التي أسّستها الجامعة العربيّة عام 1964، برئاسة أحمد الشقيري، إلى المنظمّات الفلسطينيّة المقاتلة عام 1968، ومن ثمّ إلى قيادات أهمّ وأكبر فصيل مقاتل (حركة "فتح") في الدورة الخامسة للمجلس الفلسطينيّ عام 1969، وانتخاب ياسر عرفات رئيساً للمنظمّة. أمّا على يساره، فقد ظهرت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، بقيادة جورج حبش، تنظيمًا مقاتلاً هو الثاني من حيث الحجم والتأثير، يحمل فكرًا قوميًا ويساريًا، واشتهر بخطط الطائرات آنذاك. وقد أنتج هذا الانتقال القياديّ من الكبار إلى الشباب زخمًا كبيرًا في العمل الوطنيّ الفلسطينيّ، وباتت منظمّة التحرير الفلسطينيّة مرجعيّة وحدويّة لجميع الفلسطينيين بعيدة عن تأثير الحكومات العربيّة التي هُزمت أمام إسرائيل عام 1967، أي أكثر استقلاليّة، وإن كان هذا على حساب الارتباط بالقوميّة العربيّة. لقد كانت معركة الكرامة عام 1968، على الحدود الأردنيّة، التي استطاعت فيها مجموعات من الثوّار الفلسطينيين، بمساعدة قوّات من الجيش الأردنيّ، أن تدحر العدوان الإسرائيليّ الذي كان قد هزم قبل ذلك بعام ثلاثة جيوش عربيّة، كانت نقطة تحوّل فاصلة في مكانة الثورة الفلسطينيّة. لقد كان لهذا الانتصار في هذه المعركة دورٌ محوريّ في نهوض الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة الجامعة، وألهمّ ودفع آلاف

الشبان الفلسطينيين إلى الالتحاق بالثورة الصاعدة. وترسخت هيمنة الفصائل المسلحة على مؤسسات المنظمة، على حساب القوى الشعبية والاجتماعية والمستقلين، بحيث بات الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. لكن في أيلول عام 1970 تعرّضت الثورة إلى كارثة، تجلّت في نشوب صدام دموي مع النظام الأردني، أدى إلى فقدان الثورة لقاعدتها في هذا البلد العربيّ الذي يشكّل اللاجئون الفلسطينيون فيه 70% من مجمل السكان. وتمكّنت بعد سنوات من بناء قاعدة لها في لبنان، عوّضتها جزئياً عن قاعدة الأردن. وفي لبنان تحوّلت المنظمة بالتدرّج إلى دولة داخل دولة، وأقيمت هناك المؤسسات المختلفة العسكرية والسياسية والبحثية والإعلامية والاجتماعية. ولكن هذه القاعدة أيضاً فقدتها الثورة، بعد عدوان إسرائيليّ وحشيّ قاومه الفلسطينيون ببسالة، ولكن عدم وقوف أيّ دولة عربيّة أو أجنبيّة إلى جانب الثورة تركها وحيدة بدون سند يمنع تشتيتها. وجاءت نهاية مرحلة ما بعد عمّان لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1982، عندما أجبرت إسرائيل المنظمة على الخروج من بيروت، وكشفت هذه الحرب العدوانيّة التي شنت على المنظمة عيوباً خطيرة داخل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كانت من عوامل الإخفاق والهزيمة وال فشل في تطوير حركة وطنيّة تحرّريّة ثوريّة. وقد دفع تشتت منظمة التحرير وقوّاتها في الأقطار العربيّة البعيدة عن حدود فلسطين إلى انتقال مركز ثقل الحركة الوطنيّة إلى الداخل، حيث قامت قوى الداخل بدور نوعي في تنظيم وقيادة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، موفّرة للقيادة في الخارج خشبة إنقاذ من أزمته. ولكن هذا الإنقاذ لم يستمرّ طويلاً، إذ عادت قيادة المنظمة إلى نهجها السابق؛ ممّا بدّد فرصة استثمار الانتفاضة الأولى لصالح الوصول إلى تسوية وطنيّة تُفضي إلى دحر الاحتلال والاستيطان.

القيادة الفلسطينية تعقد صفقة من وراء الشعب

قد يرى البعض أنّه من التعسّف مقارنة عوامل نجاح قيادة حركة التحرّر الوطنيّ في جنوب أفريقيا في تحرير السود من نظام الفصل العنصريّ الكولونياليّ، وتحقيق التحوّل السياسيّ، بعوامل فشل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق التحرّر من نظام الفصل العنصريّ الاستعماريّ في فلسطين. أعتقد أنّه ثمّة مجال لعقد المقارنة واستخلاص العبر، بغية استخدام ذلك في مراجعة التجربة الفلسطينية والخروج بتصوّر إستراتيجيّة مقاومة ناجعة.

نعيّ تماماً الاختلافات السياسيّة والإثنية وطبيعة العلاقات الدوليّة التي كانت قائمة أيضاً مع جنوب أفريقيا، وتلك القائمة مع إسرائيل منذ أقامها الاستعمار الغربيّ على أرض فلسطين، مثلما نعيّ تماماً أوجه الشبه بين بنية التجريبتين الكولونياليّتين لكون التجريبتين تندرجان في إطار الاستعمار الكولونياليّ والفصل العنصريّ. ومعرفة الاختلافات ضروريّة

-شأنها في ذلك كشأن معرفة أوجه الشبه-؛ وذلك لتفادي الكسل الفكري والنقل الحرفي، ولأنّ كل تجربة تحرّرية لها مميّزاتها، وبالتالي تحتاج إلى إبداع وابتكار إلى جانب التعلّم من التجارب التحرّرية الأخرى.

على سبيل المثال، ثمة عوامل اقتصادية اجتماعية ودولية لم تكن متوافرة موضوعياً في التجربة الفلسطينية، كانت هامة في عملية انتصار السود في جنوب أفريقيا، ومن أهمّها البعد الاقتصادي: أي اعتماد نظام الأپارتهايد في جنوب أفريقيا على العمّال السود، وهذا الاعتماد ازداد بعد التطور الرأسمالي الكبير منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ فقد نمت طبقة عاملة سوداء كبيرة جداً مع وعي طبقيّ متقدّم، تحوّلت بعد تنظيمها إلى قوّة ضغط أساسية على نظام الأپارتهايد من خلال إعلان الإضرابات الوطنية والتشويش على عملية الإنتاج الاقتصادي. وكان للحزب الشيوعي دور مهمّ في خلق الوعي الطبقيّ وفي تثوير العمّال، وخاصة بعد أن رُتبت العلاقة التنظيمية مع المؤتمر الوطني الأفريقي في الخمسينيات، بينما كانت سياسة إسرائيل منذ البداية تقوم على الإقصاء والطرْد؛ الإقصاء السياسي والاقتصادي والجسديّ للفلسطينيين، فهي رأت في الوجود العربيّ الفلسطينيّ فائضاً عن حاجة مشروعها الاستعماريّ. وأثناء الانتفاضة الأولى، تمكّنت إسرائيل بسهولة من استبدال العمّال الفلسطينيين بعمّال أجانب. كذلك كانت التطورات الدولية السلبية التي كانت تحصل على مستوى توازن القوى بين المعسكرين الدوليين أثناء الحرب الباردة (الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي، والرأسمالية بقيادة أمريكا)، تسير على العكس من مصالح الحركة الوطنية الفلسطينية. انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي كان يدعم الشعب الفلسطينيّ والعديد من حركات التحرر العالمية، لم يدفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير موقفها من إسرائيل؛ بل واصلت دعمها لها، ولم يُغيّر عداؤها للقضية الفلسطينية: لأنّها رأت نفسها نظاماً رأسمالياً إمبريالياً منتصراً في الحرب الباردة.

يُضاف إلى ذلك انضمام القيادة السوفييتية الجديدة (بقيادة چورباتشوف الذي قاد في الثمانينيات خطة إصلاحات فاشلة لتفادي انهيار الاتحاد السوفييتي) إلى الجهود الأمريكية في إطار إيجاد تسوية ظالمة لقضية فلسطين خلال مؤتمر مدريد الذي جاء بعد الغزو الأمريكيّ للعراق عام 1991 بحجّة احتلال النظام العراقيّ للكويت، هذا الغزو الذي كان وبالأعلى القضية الفلسطينية، علاوة على ما لحق من ضرر بالغ بالنظام العربيّ الرسميّ، ممّا ضاعف أزمته القديمة وعجزه المتوارث؛ فقد وقفت أنظمة الخليج والنظام المصريّ والنظام السوريّ (بزعامه حافظ الأسد) إلى جانب أمريكا في ضربها للقوّة العراقية.

أمّا بخصوص جنوب أفريقيا، فلم يكن النظام هناك بالأهمية الإستراتيجية ذاتها كما هي إسرائيل بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة. وكان انهيار الاتحاد السوفييتي من العوامل التي أسهمت في تراجع الإدارة الأمريكية عن دعمها لنظام جنوب أفريقيا وتأييدها للتسوية التي جرى التوصل إليها مع القائد التاريخي نلسون مانديلا. فهي لم تعد

بحاجة إلى هذا النظام في مواجهة الشيوعيّة. طبعًا ليس هذا هو العامل الأساسي في سقوط هذا النظام العنصريّ الكولونياليّ، بل هو العامل الذاتيّ الذي تمثّل في وجود قيادة وطنيّة مؤهّلة وصلّبة، وحركة جماهيريّة فاعلة، وتكامل في العلاقة بين جناحيّ القيادة، جناح الداخل وجناح الخارج. يُضاف إلى ذلك (وذاك أمر في غاية الأهمّيّة) وضوح الهدف النهائيّ، ألا وهو إقامة دولة المواطنين على أساس مبدأ المساواة وتفكيك النظام العنصريّ واعتماد الانتخابات الحرّة ووفقًا لمبدأ "شخص واحد صوت واحد". كلّ ذلك أسهم في تشكيل رأي عامّ عالميّ، مدنيّ، ضاغط على الحكومات الغربيّة والإدارة الأمريكيّة لوقف دعمها لنظام الأبارتهايد. صحيح أنّ النظام الديمقراطيّ الجديد في جنوب أفريقيا الذي استلم الحكم عبر انتخابات ديمقراطيّة لأوّل مرّة، بزعامة نلسون مانديلا، عام 1994، وافق على إبقاء اقتصاده جزءًا من الاقتصاد الرأسماليّ العالميّ، نزولًا عند رغبة الأقلّيّة البيضاء والغرب الرأسمالي، وهو ما يأخذه الكثيرون على قيادة المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ باعتباره تنازلًا كبيرًا. لكن هذا الاتّفاق، على الرغم من نواقصه، جعل السود لأوّل مرّة في دقّة قيادة الدولة، وفتح الباب لنضال اجتماعيّ بات ضروريًا جدًّا ابتغاء تفكيك الأبارتهايد الاقتصاديّ الذي بقي إلى حدّ كبير تحت سيطرة الأقلّيّة البيضاء (وهذا موضوع يحتاج إلى معالجه منفصلة)، فضلًا عن حقن نهر الدماء الذي كان سيستمرّ لعقود أخرى قبل هزيمة نظام الأبارتهايد.

لقد سهّل الخطاب الديمقراطيّ الأخلاقيّ المؤسّس على المساواة وعدم الإقصاء مهمّة كتائب الدبلوماسيّين الذين جابوا العالم لتمرير الرسالة الإنسانيّة العادلة، في إطار حملة المقاطعة الدوليّة، وسهّل نشوء حركات مدنيّة وشعبيّة فعّالة مارست الضغط الأخلاقيّ على حكوماتها. وكتب القسّ ديزموند توتو (أحد أبرز رجال الثورة في جنوب أفريقيا) عن فاعليّة التوجّه إلى الرأي العامّ العالميّ ما يلي:

"الكثير من دول الغرب تبنت دعاية الحرب الباردة أنّ جنوب أفريقيا كانت آخر قاعدة للحضارة الغربيّة ضدّ التوسّع الشيوعيّ في أفريقيا. لذا نادرًا ما صدرت عنهم إدانة للممارسات العنصريّة الوحشيّة لنظام الأبارتهايد، بل كان العكس تمامًا. فبعد أن حصلت على جائزة نوبل للسلام عام 1984، تمكّنت أخيرًا من الحصول على لقاء مع الرئيس الأمريكيّ رونالد ريچن وحكومته في البيت الأبيض. حاولت في هذا اللقاء إقناعهم بفرض العقوبات على نظام جنوب أفريقيا، لكنّي فشلت فشلًا ذريعًا في إقناعه، وعضًا عن ذلك تفاخر هو بسياساته "البناءة" المزعومة تجاه حكومة جنوب أفريقيا، من خلال استعمال الجزرة لحثّها على التغيّر التدريجيّ. لقد كانت لهذه السياسة "البناءة" عواقب وخيمة علينا، نحن السود في جنوب أفريقيا".

ويضيف القسّ توتو أنّه التقى أيضًا برئيسة الحكومة البريطانيّة، مارچريت تاتشر، وأخذ الإجابة نفسها، بل إنّها وصفت نلسون مانديلا بالإرهابيّ، وأشار إلى أنّ قائد حركة التحرّر في جنوب أفريقيا، مانديلا، ظلّ على لائحة الإرهاب

الأمريكية حتى عام 2008، أي حتى ما بعد سنوات من انتخابه رئيسًا لجنوب أفريقيا المتحررة. ويستخلص توتو قائلاً: "لو تركنا كل ذلك في أيدي الحكومات الغربية وعولنا على الدبلوماسية وحدها، لَبَقِينَا نرُزح تحت نظام قمعي واضطهادي حتى الآن".

ويوضح لاحقاً أنّ نشاط حركة المقاطعة على مستوى المجتمع المدني في هذه الدول، المدعوم بالمقاومة الشعبية داخل جنوب أفريقيا، هو الذي غير رأي الحكومات لاحقاً تحت ضغط الرأي العام الداخلي. كل ذلك جاء في مقال نُشر في كتاب "Voices From The Boycott, Divestments and Sanctions Movement".

ويذكر أنّ أحد أبرز أوجه النقد الذي كان يوجهه المفكر الأمريكي الفلسطيني إدوارد سعيد، ذو الشهرة العالمية، إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أنّ عملها الدبلوماسي تركّز في الأساس على المستوى السياسي الرسمي، مهمة العمل الجدي والمثابر في أوساط الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني في الدول الغربية (انظر كتابه: "نهاية عملية السلام، أوسلو وما بعدها").

إنّ قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي غيرت برنامجها السياسي وخطابها عدّة مرات، من شعار تحرير فلسطين إلى الدولة الديمقراطية العلمانية، وصولاً إلى حلّ الدولتين، وانتهاءً بأوسلو، التفتت على الوفد المفاوض (الذي كان مشكلاً من فلسطينيي الداخل 67) الذي كان يقوده د. حيدر عبد الشافي و فيصل الحسيني في مفاوضات مدريد، الوفد الذي تمسك بمطلب الدولة المستقلة. وهو الوفد الذي أصرّ على رفض قبول بقاء الاستيطان بأي شكل. وعندما أصرت إسرائيل على مواقفها، فتحت قيادة منظمة التحرير (وعلى وجه التحديد زعامة التيار المتنفذ فيها) قناة خلفية في العاصمة النرويجية، مدينة أوسلو، وبدون مرجعية شعبية ومرجعية دولية لتأتي لنا بصفقة تصفية لا زال شعبنا الفلسطيني يدفع ثمنها الباهظ حتى اللحظة.

هكذا تصبح الفروق بين بنية القيادتين واضحة: ثمة قيادة تعرف كيف تُجمّع وتتفاهم مع جميع مرگبات الشعب، وذات وضوح في الرؤية والهدف، ومثابرة في التمسك به، تحترم قاعدتها الجماهيرية وإرادة شعبها، وثمة في المقابل وعلى العكس منها قيادة تفتقر إلى الوضوح والهدف، وتدير ظهرها لشعبها الذي قدّم لها طوق النجاة من مأزقها خلال الثلاثينيات، ولكنها ألقت به على قارعة الطريق وهي تمضي في نفق يلقي بظلاله القائمة على الحركة الوطنية الفلسطينية حتى اليوم. وهذا النهج تفاقم على نحوٍ خطير مع تسلّم محمود عباس السلطة، التي يشخصها علماء السياسة بأنها سلطة أوليغاركية، وبأنها وكيل للاستعمار حسب النظرية الكولونيالية. لقد انتهت إلى سلطة كومبرادورية تعتمد على طبقة سياسية واجتماعية مرتبطة مصالحها بالنظام الكولونيالي الإسرائيلي، يحمي بقاءها وشرعيتها بالتنسيق الأمني.

خلاصة

ما ذكرناه سابقاً هو تناول سريع لتجربتين تحملان الكثير من أوجه التشابه، لا في كونهما تجربتين تحرريتين من نظام كولونياليّ استيطانيّ وفصل عنصريّ فحسب، وإمّا كذلك من حيث تشابه بعض مراحل تطوّر شكل النضال ومستوى التنظيم، وكذلك من حيث العلاقة بين الخارج والداخل.

وما أردنا التركيز عليه هو البعد الشعبيّ والديمقراطيّ في العلاقة الكفاحيّة والتنظيميّة بين قيادة الخارج وقيادة الداخل، البعد الذي شكّل عاملاً أساسياً في انتصار السود، بقيادة المؤتمر الوطنيّ الديمقراطيّ، في حين كان قطع هذه العلاقة التنسيقيّة في منتصف الطريق، على يد القيادة الفلسطينية في الخارج، سبباً في إجهاض الانتفاضة وتكريس نظام البانتوستونات في الضفة الغربيّة والقدس وقطاع غزّة، فضلاً عن تكريسه وشرعنته داخل الخطّ الأخضر.

إدّاء، تشابهت التجربتان في المرحلة الأولى، واختلفتا في المرحلة الثانية. في المرحلة الأولى تمكّنت القيادة الوطنيّة الموحّدة من إنقاذ منظمة التحرير الفلسطينية واستعادة مكانتها الدوليّة (بصورة نسبيّة)، بعد عزلة عربيّة ودوليّة. كذلك الجبهة الديمقراطيّة الموحّدة في جنوب أفريقيا تمكّنت من إنقاذ المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ من أزمته، ومنحته الجماهير المنتفضة، التي قادتها الجبهة، قوّة وزخماً على الساحة الدوليّة في حملتها لنزع الشرعيّة كليّاً عن نظام الأبارتهايد.

أمّا في المرحلة الثانية، فقد ذهب المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، بعد رفع الحظر عنه وإطلاق سراح مانديلا، إلى المفاوضات وهو مُضغٍ إلى صوت الناس، من خلال منظماتهم الجماهيريّة الواسعة في تجلياتها المختلفة، وفي الأساس "الجبهة الديمقراطيّة الموحّدة" و "الحركة الشعبيّة الديمقراطيّة"، إضافة إلى المنضّمات الشبائيّة، مع الاتّفاق على استمرار الحراك الجماهيريّ، وحتىّ العمليّات العسكريّة التي كانت تتفادى المدنيّين إلى حدّ كبير، خلال المفاوضات.

أمّا القيادة المتنفّذة في منظمة التحرير الفلسطينية، فقد تسلّلت خلسةً إلى قناة تفاوضيّة سرّيّة مباشرة مع المستعمر الإسرائيليّ، تاركّةً وفد الداخل في مدريد يصارع وحده دون جدوى حول ثوابت الحلّ: وكان أولها وأهمّها وقف وإزالة الاستيطان الذي أرادت له إسرائيل أن يقتل أيّ حلّ، ويدفن الأمل الفلسطينيّ. لم يرقّ للقيادة المتنفّذة تصلّب الوفد المفاوض، أمام الوفد الإسرائيليّ، فأرادت أن تظهر بمظهر الأكثر مرونةً والقادر على الوصول إلى حلّ سريع مع الإسرائيليّ. وهكذا كان أوصلو.

من أوجه الشبه كذلك أنّه في المرحلة الأولى من الانتفاضة الجماهيريّة المتجدّدة (المقصود: منذ أواخر السبعينيّات)، بدأ تطوّر الوعي داخل القيادات في الحركتين بأولويّة النضال السياسيّ الجماهيريّ على النضال العسكريّ، وخاصّة بعد

أن وصل هذا الشكل من النضال إلى مأزق، بسبب افتقاره إلى مسار جماهيريّ قبل انطلاق الجبهة الديمقراطية الموحّدة، وقبل خروج منظمة التحرير من بيروت.

كان هذا تطوُّراً إستراتيجياً نوعياً، تجلّى في جنوب أفريقيا في الحركة الجماهيرية المتصاعدة في بداية الثمانينيات، وفي فلسطين في أواسط الثمانينيات، متوجّاً بالانتفاضة الأولى العارمة عام 1987، لأنّه جنّد كلّ الشعب في المعركة، بعد أن كان النضال مقتصرًا على الفدائيين والمقاتلين الشجعان. يضاف إلى هذا توسُّع انتشار قيم التضحية الجماعية، والتضامن الداخلي، والمشاركة الشعبية والديمقراطية في النضال والتأثير مباشرة في القرارات المصرية.

إنّ إيلاء البعد الجماهيريّ السياسيّ أولويّة، وتحويله إلى العمود الأساسيّ في إستراتيجية المقاومة، مكّنا المناضلين والناس من تحمّل مشقّات النضال لفترة طويلة. ووفّرت ديمومة الانتفاضة والحركات الجماهيرية العنصر التراكمي، وهو شرط أساس لتحقيق الإنجازات الفعلية، سواء في ذلك الصغيرة والكبيرة. وكما هو معروف في أدبيات حركات التحرّر والمقاومة الشعبية، من شروط استمرار الناس في انخراطهم في المقاومة تحقيق إنجازات صغيرة أو مرحلية، إضافة بالطبع إلى ضرورة وجود قيادة موحّدة ورؤية واضحة وإستراتيجية مقاومة فاعلة وناجعة، تعتمد وسائل مناسبة لكلّ مرحلة ومرحلة من مسيرة النضال.

من ينقذ الحركة الوطنية في ظلّ أزمة الجميع؟

والسؤال الذي يُطرح الآن بخصوص التجربة الفلسطينية والانتفاضة الأولى المغدورة:

إذا كانت "القيادة الوطنية الموحّدة"، التي قادت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الميدان، قد أنقذت آنذاك منظمة التحرير أو قياداتها من أزمتها الخانقة التي باتت أخطر منذ استشهاد ياسر عرفات، فمن ينقذها الآن، بعد أن دخلت أيضًا مركّبات "القيادة الوطنية الموحّدة"، أي فصائل منظمة التحرير بأطيافها كافة، في أزمة لا تقلّ في حدّتها؟ فهذه الفصائل لم تتآكل قدرتها على استنهاض حركة جماهيرية في مواجهة نظام الاستعمار الكولونياليّ فحسب، بل كذلك تآكلت هويّتها الأيدولوجية والسياسية، واكتفت بمواقفها النقدية اللفظية تجاه إحقاق منظمة التحرير الفلسطينية بسلطة أو سلو وتقويض طابعها التحرريّ، فباتت هي -على نحو غير مباشر- رهينة ومكبّلة بسلاسل أو سلو (هذه الفصائل باتت تمسّكها بالماركسيّة شكليًا. يضاف إلى هذا انحيازها إلى أنظمة الاستبداد، وكذلك باتت تمسّكها بتحرير فلسطين والدولة الواحدة مجرد شعار). بالطبع تعجّ هذه الفصائل بالمناضلين الذين تلاحقهم سلطات الاستعمار دون توقّف، وتزجّ بهم في السجون.

فشل البديل

كان من المفترض أن تؤدّي الانتفاضة الثانية التي انفجرت في الثامن والعشرين من أيلول قبل ثماني عشرة سنة (2000/9/28)، التي قدّم فيها شعبنا تضحيات هائلة وأظهر شجاعة باهرة وألحق بالاحتلال خسائر اقتصادية وبشريّة غير مسبوقة، إلى إنقاذ القيادة واستعادة مشروع التحرّر الوطني. وقد وجد الشهيد ياسر عرفات، الذي اغتالته إسرائيل عام 2004 بسبب تمردّه على أوصلو وعودته إلى الكفاح المسلّح، وجد في هذه الانتفاضة فرصةً لإصلاح خطأ / خطيئة أوصلو. لكن عسكريتها السريعة، وإدارتها الكارثيّة، وغياب الإستراتيجيّة الواحدة والرؤية الموحّدة، كلّ ذلك وُلد وضعًا كارثيًا وهزيمة جديدة أفضت إلى إعادة احتلال المناطق المصنفة (أ) والى فرض الولايات المتّحدة قيادةً فلسطينيّة على الشعب الفلسطينيّ عام 2004، قيادةً جعلت الحراك الدبلوماسيّ المتردّد، والتعويل على نوايا الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والتنسيق الأمنيّ، والتمسك بشعار الدولتين، جعلتها إستراتيجيّةً الوحيدة والمقدّسة.

لقد حاولت حركة المقاومة، "حماس"، أن تقدّم بديلاً إسلامياً عن حركة التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّ، منذ نشوئها، وازداد هذا التوجّه من خلال مقاومتها العمليّة (من خلال العمليّات الانتحاريّة) لاتّفاق أوصلو، وقبل وأثناء الانتفاضة الثانية التي قدّمت فيها تضحيات هائلة على مستوى القيادات وعلى مستوى الكوادر. كما أنّها خاضت ثلاث حروب دفاعيّة بطوليّة تحت الحصار الإجماعيّ الخانق ضدّ العدوان الصهيونيّ خلال سبعة أعوام، منذ عام 2009، دون التمكن من رفع الحصار، أو تحقيق نتائج سياسيّة. ولكنّها، على الرغم من كلّ هذا، واجهت إخفاقاً كبيراً في طرح مشروعٍ جامعٍ للشعب الفلسطينيّ، وذلك أنّها لم تستوعب مركزيّة الوطنيّة الفلسطينيّة الجامعة في التجربة الفلسطينيّة التحرريّة المعاصرة، وظنّت أنّ حركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ، متمثلة آنذاك بمنظمة التحرير الفلسطينيّة، مسألة تخصّ فصيلاً بعينه لا حركةً وطنيّة تحرريّة لشعب جُبلت بدماء عشرات آلاف الشهداء والجرحى وعذاب المعتقلين. وهي بذلك تعيش مأزقاً خانقاً، على صعيد الحكم وعلى صعيد خيار المقاومة. وقد اضطرّت إلى تقديم تنازلات كبيرة إلى حركة فتح في إطار محاولة المصالحة الأخيرة، التي جرت برعاية عبد الفتاح السيسي، دون جدوى. ومن هذه التنازلات البائسة قبولها بالدولة الفلسطينيّة في الضفّة والقِطاع، ممّا جعلها تظهر وكأنّها تنزلق في صيرورة انهيار حركة "فتح" كحركة تحرّر وطني. إذ إنّ مبادرة المصالحة الأخيرة لم تأت من تحت، أي من ضغط شعبيّ منظم، بل بضغط من البيئة العربيّة المحيطة بالمتهافنة، وبتأثير المأزق الحادّ الذي وصل إليه طرفا الانقسام.

والآن يقف الشعب الفلسطينيّ كلّهُ، بقياداته المختلفة، أمام السقوط النهائيّ للأوهام التي علّقها فريق أوصلو على الراعي الإمبرياليّ، الأمريكيّ، بعد اعتراف رئيس إدارتها دونالد ترامپ غير السويّ بالقدس عاصمة نظام الأبارتهايد الكولونياليّ، مكرّماً بصورة فظة وسافرة العلاقة العضويّة بين الإمبرياليّة الأمريكيّة والمشروع الاستعماريّ الصهيونيّ.

فهل نعود إلى الشعب صاحب المصلحة الأساسية في الحرّية والتحرّر، وإلى إستراتيجية المقاومة الشعبية الشاملة والى خطاب التحرّر، أم تظلّ القيادة تلتفّ على خيارات المقاومة الشعبية الشاملة عبّر السماح بحراك شعبي متفرّق وشكليّ وحراك دبلوماسيّ متردّد وغير حاسم، انتظاراً لظهور وسيط بديل للراعي الأمريكيّ؟ وهل أصلاً تصلح المراهنة على القيادات الحالية، التي أتت بالفشل، على إحداث تحوّل في بنية الهياكل القائمة، والانتقال إلى إستراتيجية الفعل الثوريّ؟

التيار الثالث المنتظر

لقد انتظر الكثيرون من أبناء شعبنا، خلال فترة السنوات العشر من الانقسام الكارثيّ، وأكثر من عشرين عامًا من المفاوضات الكارثية، بزوغ تيار ثالث جماهيريّ وازن يُعيد الاعتبار لدور الشعب، ولمشروع التحرّر الوطنيّ. ولكن كلّ المحاولات التي جرت في خارج البنى الرسمية، وإنّ أُسست لحاضنة فكرية، لم تتحوّل حتّى الآن إلى حاضنة جماهيرية. لقد جرى قمع واحتواء هذه المحاولات الميدانية التي أطلقها الشباب في رام الله وغزة في آذار عام 2011 بوحى من الانتفاضات العربية المهولة التي كانت قد أسقطت نظاميّ تونس ومصر، من قبل سلطة رام الله وسلطة حماس. ونظرت إليها السلطة في رام الله كما نظرت الأنظمة العربية الدكتاتورية إلى ثورات الشباب العربيّ، على أنّها مؤامرة خارجية. وهكذا وُدت أول محاولة شبابية ثورية لإنهاء الانقسام ولتغيير الواقع، وهي في مرحلة جنينية. كذلك لم تُصغ قيادة السلطة، وطبقتها السياسيةّ المساندة، إلى الاجتهادات الفكرية الجديدة التي قدّمها الخبراء، بل تعاملت معها بفوقية كما تعاملت الأنظمة العربية مع المثقّفين التقدميين والمبدعين.

ولكن في المقابل، ظهرت اللجنة الوطنية للمقاطعة التي أطلقتها مجموعة من الناشطين والأطر المدنية عام 2005 من رام الله، التي تمكّنت من القيام بدور التيار الثالث الحرّ على المستوى العالميّ في حملة متصاعدة لعزل إسرائيل ولاستعادة خطاب التحرّر. كان هذا التيار، ولا يزال، نقطة ضوء كبيرة في ظلام المرحلة أسهم ويسهم نوعياً في استعادة الرؤية الأصلية للصراع، باعتباره صراعاً تحرّرياً من نظام أبارتهايد كولونياليّ، لا نزاعاً بين حركتين قوميتين أو على حدود دولتين: دولة قائمة هي إسرائيل، ودولة في الخيال هي دولة فلسطين. ولكن ما تحتاجه هذه اللجنة وشعبنا كلّهُ هو حراك جماهيريّ واسع وشامل تقوده قيادة وطنية موحّدة ذات رؤية واضحة، وإستراتيجية عمل فاعلة ومعقولة تُمكن الشعب من تحمّل مشاقّ النضال، وتجعل الاحتلال يدفع ثمنًا لا طاقة له على تحمّله.

ولا بدّ من الإشارة إلى الفرق بين حملة المقاطعة الفلسطينية وحملة المقاطعة في جنوب أفريقيا، وهو أنّ الأخيرة كانت تجاوبًا وانسجامًا مع نداء المؤتمر الوطنيّ الأفريقيّ، في حين أنّ الأولى جاءت مبادرة وطنية مستقلة لا تدعمها

قيادة السلطة الفلسطينية، بل الأنكى أن هذه السلطة تتصرف على نحوٍ معاكس لذلك، وتعيق دورها من خلال مواصلة التطبيع مع المستعمر الصهيوني. وأكثر أشكال التطبيع انحطاطاً، على المستويين الوطني والأخلاقي، هو التنسيق الأمني مع قوات نظام الأبارتهايد الاستعماري الإسرائيلي.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى انتفاضة القدس الجماهيرية، انتفاضة البوابات الإلكترونية التي استمرت أحد عشر (11) يوماً أرغمت إسرائيل على التراجع عن خطوتها الصيف الماضي (عام 2017). هذه الانتفاضة المقدسية، التي شارك فيها فلسطينيو الـ 48، أثبتت أنّ هناك إمكانيّة تفعيل طاقات الشعب، على الرغم من كلّ ما قامت به إسرائيل من تهويد وإقامة الجدران والطرق الالتفافية، التي كان يقال إنّها تشكّل حائلاً دون إطلاق أيّ انتفاضة، وإنّها تمنع الالتحام بين الناس في تظاهرات شعبية عارمة. لقد نسفت هذه الانتفاضة المصعّرة ذاك الادّعاء، وتجلّى فيها إبداع وجرأة الشعب الفلسطينيّ وقدره الناشطين على التنظيم، كما تجلّت وحدة كلّ أبناء شعبنا الفلسطينيّ -من فيهم فلسطينيو الـ 48- وقدرته على تحقيق الانتصار. لقد كان ذاك إجماعاً حول أحد أهمّ أسباب نجاح حدوث هذه الانتفاضة المقدسية وفي تحقيق هدفها، وهو غياب السلطة الفلسطينية، أي غياب دورها القومي للعمل الانتفاضيّ.

والآن، بعد أن بلغ التحالف الإمبرياليّ الصهيونيّ والرجعيّ العربيّ ذروة العداة والتواطؤ، آن الأوان لخيار الشعب، وأن الأوان لإعادة ملمة تجمّعاتنا، واستعادة روايتنا، وصياغة رؤيتنا، والانطلاق سياسياً وميدانياً بغية تغيير ميزان القوى وصولاً إلى إسقاط نظام الأبارتهايد الكولونياليّ في فلسطين. لا تتحقّق المصالحة والوحدة الوطنية الحقيقية، ولا يُنقذ المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، إلّا على هذا الأساس.

تستحقّ الأجيال الفلسطينية الجديدة، أبنائنا وبناتنا، قيادة أفضل، أكثر أخلاقيّة وأكثر التزاماً واستعداداً للتضحية، قيادة ثورية ذات رؤية واضحة ومؤهلات قياديّة حقيقية تفتح الطريق نحو حياة حرّة، وطريقاً أكثر ضماناً للوصول إلى التحرّر والحرية.